

"مجموعة الأزمات الدولية": أزمات مصر تهدد باضطرابات



السبت 3 يونيو 2023 10:38 م

أوضحت "مجموعة الأزمات الدولية" أن مصر تواجه أزمة اقتصادية تهدد بتأجيج الاضطرابات كما يطالب صندوق النقد الدولي بإصلاحات مقابل القروض، بينما تسعى السلطات إلى توسيع قاعدتها من خلال حوار وطني لاقى انتقادات كثيرة [] وقالت في تقرير نُشر على موقعها الإلكتروني: "تمر مصر بأزمة اقتصادية عميقة تهدد بتعطيل سياساتها الداخلية والاقتصادية والخارجية - مما يؤدي إلى تعميق خيبة الأمل العامة وربما تأجيج الاضطرابات الاجتماعية". وأشارت إلى أن الحرب في أوكرانيا أدت إلى تفاقم هذا المأزق: كشفت آثارها على الاقتصاد العالمي اعتماد مصر طويل الأمد على واردات الوقود والغذاء، والتي أصبحت باهظة الثمن للغاية بالنسبة للبلاد، فضلاً عن التمويل الأجنبي قصير الأجل، الذي أصبح أكثر تكلفة [] وقد أدى الخلل الناتج عن ذلك إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم الذي أصاب الطبقة المتوسطة والعاملة بشكل خاص [] مرت مصر بأخفاقات اقتصادية من قبل، لكن مشاكل اليوم مختلفة، ويستجيب كل من الحكومة ودائنيها بالمثل [] وبدلاً من تقديم خطة إنقاذ غير مشروطة، يعمل شركاء الخليج مع صندوق النقد الدولي - الذي أقرض الحكومة بالفعل 3 مليارات دولار - وللضغط على القاهرة لإجراء إصلاحات هيكلية [] وتشمل هذه إبطاء مشاريع البنية التحتية التي تديرها الحكومة وتقليل حيازات الشركات المملوكة للجيش [] كلا الخطوتين، على الرغم من أهميتهما بالنسبة للصحة الاقتصادية للبلاد على المدى الطويل، سيسببان ألقاً كبيراً للعديد من أنصار "عبد الفتاح السيسي". وإذا كان الألم كبيراً جداً وواسع الانتشار، فقد يجلب معه احتمال عدم الاستقرار السياسي [] من الواضح أن السلطات قلقة؛ حيث يعكس قرارهم بإطلاق حوار وطني مع المجتمع المدني وقوى المعارضة الرغبة في توسيع قاعدة دعمهم مع انتقال الوضع الاقتصادي من سيئ إلى أسوأ - على الرغم من قلق النشطاء من أن تعيد الحكومة التفكير الآن في المبادرة [] وفي ظل هذه الخلفية، سيكون دور الشركاء الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف هو الضغط على القاهرة من أجل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المتأخرة مع مراقبة التأثير الاجتماعي للتعدلات الهيكلية ومعايرة طلباتهم لتجنب تأجيج عدم الاستقرار []

انكشاف مواطن الضعف الاقتصادية

وبعد الصمود بشكل أفضل مما توقعه العديد من الخبراء خلال جائحة كوفيد - 19، تعرض الاقتصاد المصري لضربة قوية نتيجة للحرب الروسية في أوكرانيا [] وأضافت "مجموعة الأزمات الدولية" أن الأزمة تفاقمت على مدار عام 2022 وتضاعفت في بداية عام 2023. وبدأ سعر الصرف في الانخفاض في 4 يناير، ووصل إلى أدنى مستوى له عند 32 جنيهاً مصرياً مقابل الدولار الأمريكي في 11 يناير قبل أن يستقر عند حوالي 30 جنيهاً مصرياً [] وحتى مارس عام 2022، كان يتم تداول الجنيه عند حوالي 15 جنيهاً مقابل الدولار [] وهذا التعديل الهبوطي الكبير في سعر الصرف هو الثالث في العام الماضي، ويتوقع المستثمرون الأجانب المزيد من الانخفاضات [] تسبب انخفاض قيمة العملة في ارتفاع التضخم، الذي بلغ 31.9 في المائة في فبراير على أساس سنوي، ارتفاعاً من 25.8 في المائة في يناير [] وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 61.8 في المائة على أساس سنوي، مع ارتفاع أسعار الدواجن والمعكرونة ومنتجات الألبان واللحوم الحمراء بشكل أسرع من غيرها [] وكان لهذه التطورات تأثير كبير على السكان، حيث ورد أن العديد من المصريين من الطبقة المتوسطة والعاملة عملوا بعدة وظائف لتغطية نفقاتهم، وغيروا نظامهم الغذائي باستبدال البروتينات الحيوانية بخيارات أرخص [] منذ أن تولى "السيسي" السلطة بانقلاب في عام 2013، اتبعت الحكومة نموذجاً اقتصادياً يركز على مشاريع البنية التحتية التي تديرها الحكومة والممولة من خلال الديون، الأجنبية والمحلية على حد سواء، وتقودها الشركات المملوكة للجيش [] وهيمنت هذه الشركات على العديد من القطاعات []

في حين اختفت السياحة فعلياً وركد النشاط التجاري، تمكنت البلاد من التغلب على تأثير الوباء [] وبدلاً من ذلك، كانت حرب أوكرانيا هي التي سرعت الأزمة الاقتصادية الكبرى [] وأدى الغزو الروسي في فبراير 2022 إلى ارتفاع أسعار السلع، وبالتالي فاتورة الواردات الكبيرة بالفعل لمصر، مما يوضح مدى اعتماد البلاد بشدة على مشتريات الوقود والحبوب من الخارج [] وتضاءلت الاحتياطات الأجنبية للبلاد [] ونظراً لتخفيضات أسعار الصرف وارتفاع تكاليف خدمة الديون، ستكافح القاهرة الآن لسداد ديونها مع انسحاب المستثمرين والعجز الهيكلي في الحساب الجاري [] ولفت التقرير إلى أن المعدلات المرتفعة وقيمة العملة المنخفضة تعني أن خدمة الدين مهياة للانفجار []

وتتوقع ميزانية 2023-2024 أن تستوعب المدفوعات 56 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي] عبء الديون هذا، وفقاً لخبير استثمار إقليمي، هو السبب الرئيسي وراء دق مراقبي مصر ناقوس الخطر]

قانون التوازن الدقيق

مع تدهور التوقعات الاقتصادية خلال عام 2022، طلبت القاهرة المساعدة من صندوق النقد الدولي] في ديسمبر 2022، منح الصندوق حزمة غير طموحة لمصر بقيمة 3 مليارات دولار على مدى 46 شهراً] وقد وضع قائمة بالإجراءات التفصيلية غير المعتادة التي يتعين على القاهرة اتخاذها من أجل التأهل، وتحديد "التحول الدائم لسعر الصرف المرن" كأولوية قصوى]

وفي الواقع، كان الصندوق يطلب من مصر خفض قيمة عملتها - وهو مطلب صعب للقاهرة، نظراً لحساسيتها السياسية] وبحسب مسؤول دولي، رأت الحكومة المصرية أن ارتفاع الجنيه علامة على المكانة الوطنية ووسيلة لإدارة مستويات الدين الخارجي والتضخم وتكلفة الواردات الرئيسية للشركات المملوكة للجيش]

لكن صندوق النقد الدولي رأى بشكل صحيح، أن ارتفاع قيمة العملة بشكل مصطنع يشل قطاع التصدير، ويوسع عجز الحساب الخارجي ويعزز الطلب على الدولار في السوق السوداء] وأدت هذه المشكلات بدورها إلى تفاقم النقص في الاحتياطيات الأجنبية، حيث توقع المصريون أن الحكومة ستخفض قيمة الجنيه عاجلاً أم آجلاً] وفي حين أن تخفيض قيمة العملة قد خفف مؤقتاً من مشاكل السيولة بالعملة الصعبة، إلا أن هناك دلائل على أنهم يواصلون إدارة قيمته ضد رغبات صندوق النقد الدولي]

قد تكون الإصلاحات الأخرى التي تم التفاوض عليها مع صندوق النقد الدولي صعبة أيضاً] وقد تؤدي تدابير التقشف المالي والإلغاء التدريجي لدعم أسعار الوقود إلى إثارة الإحباط بين الطبقات المتوسطة والعاملة]

واعتبر التقرير أن معارضة الجيش لهذه الإصلاحات والصعوبات المرتبطة بالخصخصة تهدد بإفشال صفقة صندوق النقد الدولي، ومعها الجهود الأوسع لاستعادة الثقة في إدارة الحكومة المصرية للاقتصاد]

وفي حين أن هناك دعماً دولياً واسعاً لهذه الإصلاحات، فإنها تنطوي على درجة من المخاطرة للحكومة المصرية] قد يؤدي التباطؤ في مشاريع البنية التحتية وسياسة الحكومة لسحب الاستثمارات إلى المخاطرة بإزعاج علاقة رئيس الانقلاب مع جماهيره الأساسية - وخاصة الجيش - التي استفادت بشكل كبير من الترتيبات التي تهدف للإصلاح إلى استبدالها] بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تؤدي تدابير التقشف المالي وإصلاح الدعم والمزيد من التخفيضات - وهي تدابير يصر عليها صندوق النقد الدولي أيضاً - إلى تآكل الدخل في جميع أنحاء المجتمع]

يدعم شركاء مصر الدوليون بشكل عام برنامج إصلاح صندوق النقد الدولي، لكن البعض أعرب لمجموعة الأزمات الدولية عن قلقه بشأن احتمال أن تنسب الإجراءات الأكثر صرامة في عدم الاستقرار السياسي والظواهر ذات الصلة، لا سيما زيادة الهجرة غير النظامية] علناً، يدعم المسؤولون الغربيون خطة صندوق النقد الدولي بالكامل، قائلين إنه لا يوجد بديل، لكن قد لا يكونوا جميعاً على نفس الصفحة بالضبط]

ولكن في محادثات خاصة مع "مجموعة الأزمات الدولية"، أعرب دبلوماسيون أمريكيون عن قلقهم من أن الحكومات الأوروبية ربما تضغط على الصندوق لتخفيف مطالبه بسبب مخاطر عدم الاستقرار] لاحظ مراقب مصري لـ"مجموعة الأزمات الدولية" أنه، على عكس الولايات المتحدة، "مصر أكبر من أن تفشل من منظور أوروبا".

دول الخليج هي المتغير الرئيسي الآخر في هذه المعادلة، ونظراً لخزائنها الضخمة ودعمها السابق لمصر] في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الراحل "محمد مرسي" في يوليو 2013، تعهد داعمو مصر الخليجيون، السعودية والإمارات والكويت، بسرعة بتقديم 12 مليار دولار للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلاد]

وتألفت المساعدات من ودائع طويلة الأجل لدى البنك المركزي ومنح مباشرة، جاء معظمها على شكل تحويلات لمنتجات نفطية] لكن منذ عام 2013، كانت العلاقات بين القاهرة وعواصم الخليج - بما في ذلك الرياض وأبو ظبي - متوترة واتسمت بخيبة أمل متبادلة]

تنزعج دول الخليج من ضعف الأداء الاقتصادي لمصر ومقاومة الإصلاح المالي، فضلاً عن سياستها الإقليمية التي تتعارض أحياناً مع أولوياتها] مصر، أكثر دول الشرق الأوسط اكتظاظاً بالسكان، والتي اعتادت على القيام بدور قيادي في الشؤون العربية، تشعر بالقلق إزاء ما تعتبره محاولات دول الخليج العنيفة لإملاء صنع السياسات فيها] وهي حريصة على الالتزام بخط مستقل]

وأوضح التقرير أنه بينما وجدت مصر قضية مشتركة مع رعاتها الخليجين عندما تنازعا مع قطر في الفترة من 2017 إلى 2021، رفضت أيضاً بشكل واضح نشر قواتها لدعم التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن ورفضت الوقوف وراء الجهود الخليجية للإطاحة ببشار الأسد في سوريا] كما تجنبت مصر الوقوع في شرك المنافسة الاستراتيجية الخليجية مع إيران]

ومع ذلك، تحتاج مصر الآن إلى تمويل خليجي لسد عجزها الخارجي] ويتوقع صندوق النقد الدولي استكمال فرضه البالغ 3 مليارات دولار بمبلغ إضافي قدره 14 مليار دولار من مجموعة متنوعة من الشركاء الدوليين والإقليميين]

يعتمد برنامج صندوق النقد الدولي على مساهمة دول الخليج بمبلغ 10 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى تعهدها بتجديد 28 مليار دولار من الودائع لدى البنك المركزي المصري] ووفقاً لمسؤول بنك إقليمي تحدث إلى "مجموعة الأزمات الدولية"، فإن اتفاقية صندوق النقد الدولي ستوفر الإغاثة الدائمة فقط إذا اقترنت بدعم خليجي]

لكن دول الخليج أصبحت من الدائنين الأكثر تطلباً؛ حيث يواجهون مطالب خطط التنمية الوطنية الطموحة الخاصة بهم، مما يعني تضائل الرغبة في إنقاذ القاهرة] وكما قال مسؤول خليجي لـ"مجموعة الأزمات الدولية": "لسنا مستعدين لمساعدة أولئك الذين لا يرغبون في مساعدة أنفسهم] وحتى لو كنا على استعداد، فإن احتياجات مصر هائلة] لا أحد منا لديه هذا النوع من القوة النارية بعد الآن".

تطالب دول الخليج الآن بالأصول العامة مقابل دعمها المالي] ومع استمرار الشكوك حول استعداد الشركاء الخليجين لسد الفجوات المالية في مصر، يقترح المصرفيون الاستثماريون أن تبحث مصر عن طرق تمويل بديلة] تتمثل إحدى الأفكار في توريق الإيرادات المستقبلية لقناة السويس، أي تجميع هذه الأرباح المتوقعة في سندات يمكن بيعها للمستثمرين الأجانب] تتمتع القناة بمكانة أثمانية ممتازة وتدفقات إيرادات يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة، مما يجعل هذا النهج غير التقليدي مقنعاً للكثيرين] لكن الفكرة تثير مخاوف بشأن التصورات العامة والأمن القومي، وتسلب الضوء على عدم وجود خيارات واضحة في القاهرة]

مبادرة الحوار الوطني

كما ساهم تدهور الصورة الاقتصادية في قرار "السياسي" المفاجئ ببدء حوار وطني مع المجتمع المدني وقوى المعارضة] في أبريل 2022، دعا "السياسي" إلى هذا الحوار، مع عدم استبعاد أي جماعة سياسية، رغم أنه حدد لاحقاً أنه لن يسمح لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة]

ورأت شخصيات مصرية معارضة في الخطوة محاولة لتوسيع القاعدة الاجتماعية للحكومة قبل الاضطرابات الاقتصادية المتوقعة وتحسين

صورتها الدولية في الوقت الذي تستعد فيه لطلب المساعدة الاقتصادية الخارجية [] كما أشار الصحفيون المصريون والدبلوماسيون الغربيون في محادثات مع "مجموعة الأزمات الدولية"، إلى أن "السياسي" والقطاع الأمني يعتقدان أن الرئيس السابق مبارك جعل انتفاضة 2011 ممكنة من خلال التسامح مع أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة وجماعات المجتمع المدني حتى إلى المدى المحدود الذي فعله [] وبناءً على هذه الخلفية، رحبت المعارضة المصرية بحذر بالمبادرة وحاولت وضع شروط مسبقة لمشاركتها [] ووضعت الحركة المدنية الديمقراطية، التي تضم مجموعة من أحزاب المعارضة العلمانية والناشطين، شروط مشاركتها في الحوار [] وقالت إنه يجب أن يضم المشاركون عددًا متساويًا من الشخصيات المؤيدة والمناهضة للحكومة [] وطلبت لاحقًا من السلطات الإفراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين تعبيرًا عن حسن النية [] وأطلقت مجموعة أخرى التماسًا للمطالبة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ووقف الرقابة على وسائل الإعلام، ووضع حد لاستخدام قوانين مكافحة الإرهاب لأغراض سياسية [] وقال ناشط من المعارضة السياسية لـ "مجموعة الأزمات الدولية"، إن المفاوضات استمرت خلال الشهرين الماضيين حول موعد وكيفية بدء الحوار [] وأكد الناشط، مع ذلك، أن "المشاركة هي الورقة الوحيدة التي يجب أن نلعبها، لذلك علينا أن نحاول التأكد من تلبية شروطنا القليلة، مثل حالة المعتقلين السياسيين، قبل الموافقة على الانضمام".

كانت استجابة الحكومة لمطالب المعارضة مخيبة للآمال حتى الآن [] على الرغم من إطلاقها سراح بعض المعتقلين السياسيين، إلا أن العديد لا يزالون خلف القضبان [] علاوة على ذلك، يتواصل قمع النشاط السياسي ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين المستقلين على الرغم من مناشدات المعارضة [] أوضح الشخص المعارض المشار إليه أعلاه: "لقد أوضحنا في اجتماعاتنا مع كبار قادة المخابرات أنه يجب أن يكون هناك قرار سياسي لوقف هذه الاعتقالات وإلا سنعلق في هذه الدائرة المستمرة".

بدأ الحوار في مايو، بعد أكثر من عام على إعلانه "السياسي"، لكن نشطاء مصريين يشككون في فرص نجاحه [] وقال أحد المراقبين القريبين لمجموعة الأزمات الدولية: "من الداخل، لا نرى دائمًا أي أمل"، مشيرًا إلى أن المبادرة تشمل وسطاء موثوقين يمثلون أجهزة المخابرات، لكن أي زخم قد انتهى الآن [] وأضاف: "إنها فضيحة حقًا [] لقد مر عام الآن، لكنهم لا يهتمون [] من الواضح أنه كان هناك نوع من الانتكاسة أو التحول [] تشير تفاعلاتنا إلى أنهم غير مهتمين بالمضي قدمًا في هذه المبادرة، وأنهم يرون الآن أن هذا المسار يحتمل أن يكون خطيرًا".

ماذا بعد؟

تواجه السلطات المصرية تحديات محلية ودولية قد تتطلب إعادة هيكلة جزئية على الأقل لترتيبات البلاد القائمة منذ فترة طويلة [] وفي محادثة خاصة مع "مجموعة الأزمات الدولية"، أشار مراقب مصري إلى تخلف لبنان عن سداد ديون وما أعقب ذلك من أزمة سياسية كمؤشر للمستقبل: "أعتقد أن الناس بحاجة إلى إعادة تصور نماذجهم العقلية فيما يتعلق بالمكان الذي تتجه إليه مصر، ولبنان مفيد في هذا". وفي الختام، ألمح التقرير إلى أنه لا يزال التأثير طويل المدى لخفض قيمة العملة يتم التقليل من شأنه، وأنه بدون الثقة بين الناس وحكومتهم، لن يكون هناك أي دعم [] وتابع: "باختصار، بينما تواصل السلطات المصرية السير على حبل مشدود سياسيًا واقتصاديًا في الفترة المقبلة، يجب أن تكون الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية على استعداد لفعل الشيء نفسه - تقديم دعم دقيق ومحسوب لتعزيز مرونة البلاد على المدى الطويل وتقليل مخاطر عدم الاستقرار".

.....

<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/egypt-in-the-balance>